



حقوق المرأة في الإسلام بين الواقع والشبهات المعاصرة " دراسة تحليلية "

Women's Rights in Islam: Realities and Contemporary Delusions " Analytical Study "

إعداد

بللو تكر

قسم الدراسات الإسلامية، جامعة ولاية يوبي، دماترو- نيجيريا

Doi: 10.21608/jnal.2021.167973

القبول : 2021 / 3 / 5

الاستلام : 2021 / 2 / 24

المستخلص :

يهدف هذا البحث الموسوم: حقوق المرأة في الإسلام بين الواقع والشبهات المعاصرة، إلى إعطاء صورة واضحة وموحدة لمكانة المرأة في الإسلام . وبيان الحقوق التي كفلها لها في كافة مجالات حياتها . فلتحقيق الأهداف السابقة أورد الباحث معلومات عن حقوق المرأة للحياة في الإسلام ، وحقوقها في التكاليف الشرعية . ومن ثم البيان عن حقها في الإقامة بالأدوار في بناء المجتمع والدولة . وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل المادة العلمية التي تم جمعها. وأخيرا قرر الباحث على أن الإسلام أعطى للمرأة كامل الحقوق والواجبات التي تليق بطبيعة حالها. وأن عملها في بيتها من قبيل الواجب العيني والأصل الذي هي مسؤولة عنه . وليس منفعة ذلك قاصرة على الحدود التي تسوده فحسب ، بل إن ثمرة ما تقوم به منتشرة في جميع الأماكن التي يتنفس فيها الآدمي ؛ كيف لا وهي مهذبة الرجال ومربيّة الأبطال الذين بأدوارهم يتتطور كل مجتمع وتحقق أهدافها . كما أكد أيضا على أن المرأة مأذونة بأن تعمل خارج بيتها ما دام ما تقوم به مباحا شرعا ، ومتناسبا مع طبيعتها الأنوثية ، وطم يكن له تأثير سلبي على حياتها العائلية ، وتحقق من التزامها الديني والأخلاقي.

الكلمات الافتتاحية: حقوق المرأة، التكاليف الشرعية، المساواة العادلة، الشبهات المعاصرة، العادات الموروثة.



Abstract:

This research titled: Women's Rights in Islam Between Reality and Contemporary Delusions, aims to depict a clear position of women in Islam. And illustrates some rights that Islam has guaranteed for them in all areas of their life. In achieving of the aforementioned targets, the researcher gave an account on women's rights to life in Islam, their rights to legitimate orders and their rights of playing roles in building a good society. In this study, the researcher followed the descriptive and analytical approach to analyze the collected scientific materials. Finally, the researcher underscored that Islam has given absolute rights for women that deserve their nature. and made their work in their houses a basic duty for which they are responsible. The benefit of what woman is doing in her home is not limited to where she is, but the fruit of what she does is spread in all places where the human being breathes. And the researcher also emphasized that the woman is authorized to work outside her home as long as what she does is legitimately permissible and in proportion to her feminine nature, and it has not had a negative impact on her family life, and she has verified her religious and moral commitment.

Keywords: Legitimate orders, Women's Rights, Fair equality, Contemporary delusions, Inherited customs.



المقدمة:

كانت حياة المرأة في بعض المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، تتراوح ما بين الجمود المبني على العادات الموروثة التي تمنع المرأة بعض الحقوق التي كفل لها الإسلام ، وبين شبكات الأحكام البشرية الصادرة عن بعض الأمم غير الإسلامية ، التي تجرّب استخراج المرأة من بيتها وتعييدها من خلال المساواة المطلقة بينها وبين الرجل في كافة مجالات الحياة.

إنه كان من المعلوم في الشريعة الإسلامية أن الأحكام الشرعية على قسمين: قسم ثابت ، ومتغير بتغيير الأزمنة والأمكنة والبيئة. وما لزم بعض المجتمعات الإسلامية القسم الثاني على ما عليه سلفهم دون مراعاة الفارق بين الفترتين من حيث الزمن والبيئة، أصبحت تلك العادات تُرى جزء من الدين والأساس الذي لا يجوز تركه بحال. فقد الإسلام بذلك تصوره الصحيح الذي يدفع إلى النمو والحركة والرُّقُيٌّ ، ويكتفي لخلق حضارة ربانية إنسانية تلتقي فيها الدين والدنيا. واتهمه من لم يعرّفه بعدم الصلاح للأزمنة والأمكنة، ذلك لأن صورة الشيء عندهم تظهر على ما عليه المنتسبون إليه. فأوجدوا أحكاماً بشرية أذعنـت لها الأمة المعاصرة على أنها هي القوانين الوحيدة القادرة على نقل البلاد إلى مرحلة الثقافة.

فعليه يهدف هذا البحث المتواضع إلى إعطاء صورة واضحة وموजزة عن حقوق المرأة في الإسلام ، وصلاحيتها لطبيعة المرأة ، وأهميتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال الإجابة على هذه الأسئلة:

1 ما هو الوضع الذي كانت عليه المرأة في ظل الأحكام البشرية ، والديانات المنحرفة قبل الإسلام؟.

2 هل تعامل الإسلام المرأة على نفس ما تُعامل قبل انشقاق فجره؟؟

3 وما صورة حقوق المرأة في الإسلام. وهل هي صالحة لإنسانية المرأة وصلاحية المجتمع؟ أم هي مخلة لحقوقها كما يزعم من لم يعرف الإسلام؟؟.

وستكون الإجابة على هذه الأسئلة من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: حق المرأة للحياة في الإسلام.

المطلب الثاني: حق المرأة في التكاليف الشرعية.

المطلب الثالث: حق الإقامة بالأدوار في بناء المجتمع والدولة.
الخاتمة وفيها أهم النتائج.

المطلب الأول: حق المرأة للحياة في الإسلام

مكانة المرأة قبل الإسلام

كانت المرأة قبل بزوغ فجر الإسلام تعاني كافة مراحل حياتها باستثناء عصور الرسالات الإلهية السابقة ؛ أنواعا من الظلم والشقاء والذل من قبل رجال عصرها ، فعلى الرغم من رقي اليونان في الحضارة وتفوقها على الأمم القديمة ؛ فليست المرأة عندهم إلا أنموذجها يمثل مصدر مصائب الإنسان وألامه . بل سموها رجسا من عمل الشيطان ، مسلوبة العقل ، ولم يكن لها عندهم حق للتعليم.

يقول أرسطو: ثالث ليس لهم التصرف في أنفسهم : العبد ليس له إرادة ، والطفل له إرادة ناقصة ، والمرأة لها إرادة وهي عاجزة .¹

وإذا التفتنا إلى أفالاطون رائد المدرسة العقلية ؛ لم تجده أحسن فكرا من غيره من الفلاسفة ، فكان يضع المرأة في مرتبة الأطفال والخدم. وكذلك "أيروبيد" لاحظ أنهن غير قادرات ولا هن أهل العمل الصالح ² بل هن آلات الشّر والسوء في المجتمع.

وعلى هذا جرد القانون اليوناني المرأة من حقوقها المدنية ، ووضعها تحت السيطرة المطلقة للرجل في مختلف مراحل حياتها ، فأصبحت تشتري وتبيع وتمتنع من الميراث . وأما في الشريعة اليهودية المنحرفة ؛ تورث كجزء من تركة الميت . وعدوها النصرانية أصل الخطيئة وأسـ الشـ ، وسبـ كـ ، الفـسـادـ.

وأما عند العرب في الحائلة فـيـكـهـونـ النـاتـ ، وـيـدـفـونـهـنـ أـحـيـاءـ ؛ خـشـةـ العـادـ . قال

1. الدكتور، نوال بيت عبد العزيز العيد (2006). حقوق المرأة في ضوء الكتاب والسنة ، بحث مقدم من جائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات المعاصرة، الصفحة : 27/26 . يتصفح .

٢- انتخابات المحافظة: 27/26 :

تعالى : " وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأنْتَيْ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًا وَهُوَ كَظِيمٌ (58) يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيْمَسْكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدْسُسُهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ".¹ ، كما يعنونهن حقهن من الميراث ، بل تمسك ضرارا للاعتداء أحيانا ، ولم يكن لهن الحقوق الزوجية . وهذا شئ من صورة مكانة المرأة في العصور القديمة ، ومنه يفهم ما أصاب المرأة من الذل والاحتقار وما عانته في ظل الأحكام البشرية عند اليونانيين الذين يعتبرون رأس الأمم القديمة في الحضارة والعلم ، وكذا عند أهل الديانات المنحرفة .

تكريم الإسلام للمرأة وإعطاؤها حق الحياة

وما جاء الإسلام والمرأة على الهيئة التي تم البيان عنها سابقا ، حاول تأمين المرأة وتخلি�صها من العنف والممارسات الظالمه التي تلحقها ، وتُضعف من إمكانيتها وسعيها لتحقيق ذاتها ، فقرر المساواة بينها وبين الرجل في الأصل ، وفي نسبتهم البشرية . قال تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَءِيقًا² . وقال أيضاً : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَاوَرُقُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتُقَاقُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَيْرٌ ".³

وما يتوقف الإسلام عند هذا الحد : بل هدم تلك العادات ورفع الظلم الاجتماعي على المرأة ، وأذهب ما كانت عليه في جاهليتهم إلا ما كان صالحا منها مما يحفظ مكانة المرأة وكرامتها . قال تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِشُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتُسْدِهَبُوا بِبَعْضٍ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِيِّنَةٍ وَعَاسِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرُهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا⁴ ".

ثم أحاطها عن طريق تعاليمه السمحنة برعاية كاملة ، وعظم شأنها ورفع قدرها ،

. 1. سورة النحل ، الآية : [59/58]

. 2. سورة النساء ، الآية : [1]

. 3. سورة الحجرات ، الآية : [13]

. 4. سورة النساء ، الآية : [19]

ووضعها موضع التكريم ، وتケلف لها بحفظ الحياة والتمتع بكامل الأهلية في جميع أطوارها العمرية ، حيث يتلزم أبوها بنفقتها ، وحسن تربيتها ، فإن لم يوجد الأب فالجده هو المسؤول لذلك ، فإن لم يوجد فالأخ ، فإن لم يوجد فالعم ، وإن لم يوجد فينفق عليها قاضي البلد من بيت مال المسلمين . ويجب على من يتケلف برعايتها عندئذ ، أن يجتهد في تزويعها الكفين من يتقدم لخطبتها . قالت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها : ” النكاح رق ، فلينظر أحدكم أين يضع كريمه ” .¹

وفي كونها زوجة؛ حتّى الإسلام على حسن المعاملة بها بالمعروف، وتقديم ما يمكن تقديمها إليها مما يؤلف قلبها. قال تعالى: "وَعَاشُرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَنِّاً وَنَحْنُ عَلَى اللَّهِ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا".²

وقال عليه الصلاة والسلام : " حَيْرُكُمْ حَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا حَيْرُكُمْ لِأَهْلِي ". 3.

وقال الشيخ سيد سابق : " وإكرام المرأة دليل الشخصية المتكاملة ، وإهانتها علامة على الخسّة واللؤم ، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " ما أكرمنهن إلا كريم ، وما أهانهن إلا لئيم ". ومن إكرامها التلطف معها ومداعبتها. وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتلطف مع عائشة - رضي الله عنها - فيسابقها ".⁴

وقد نهى الإسلام عن ضربهن ، وأوجب على الزوج توفير ما تحتاج إليه الزوجة من إطعام ، ومسكن ، وخدمة ، ودواء ولو كانت غنية . قال تعالى : " لِيُنْفِقْ ذُو سَعْةٍ مِّنْ سَاعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا أَتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا " .⁵

وقال عليه الصلاة والسلام ملن سأله عن حق المرأة على الزوج : " تطعمها إذا طعمت ،

¹ . الشيخ ، سيد سابق ، فقه السنة ، ج/2 ، الصفحة : 1186 .

. [19] الآية ، النساء سورة .

3 . أبو عيسى ، محمد بن عيسى، سنن الترمذى ، باب فضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ن ج/ 14 ،
الصفحة : 53.

4. الشيخ ، سيد سابق ، فقه السنة ، ج/2 ، الصفحة : 1383 .

. 5. سورة الطلاق ، الآية : [7]

وتكتسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبّح ولا تهجر إلا في البيت^١. قال الشيخ أبو بكر جابر الجزائري رحمه الله في معنى لا تهجر إلا في البيت : أي لا يُحولها إلى بيت آخر يهجرها فيه^٢.

ويجب عليه العدل بين زوجاته وصيانتهن عما يخدش شرفهن ، ويعتنهن كرامتهن ، ويثلم عرضهن. وجعل الإسلام للمرأة أيضًا حق الخلع من زوجها إذا كرهت البقاء معه.

وفي كونها أمًا : أوجب الإسلام على الأولاد بر والديهم والإحسان إليهما قال تعالى : " وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَاهُ وَبِإِلَوَالِدِينِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَّاهُمَا فَلَا تَنْقُلْ لَهُمَا أُفًّا وَلَا تَتَهْرِهِمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الدُّلُّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبُّ أَرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنَا نِيَابِيْنِ صَغِيرًا ".^٣

وقال أيضًا : " وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدِيهِ حُسْنًا ".^٤

بل وفضل الإسلام الأم على الأب وقدم ببرها على بر الوالد. عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال أمك قال ثم من ؟ قال ثم أمك قال ثم من ؟ قال ثم أمك قال ثم من ؟ قال ثم أبوك.^٥

المطلب الثاني: حق المرأة في التكاليف الشرعية

إن الشريعة الإسلامية أعطت للمرأة كامل الحقوق في التكاليف ، ولم تفرق بينها وبين الرجل في ذلك إلا في بعض الأماكن التي يرى الشارع فيها مصلحة ، وذلك لاختلاف التكوين بين الجنسين ، واختلاف مسؤوليات كل منها. قال الشيخ ابن القيم الجوزي : " فإن مصلحة العبادات البدنية ومصلحة العقوبات ، الرجال والنساء مشتركون فيها ، وحاجة أحد الصنفين إليها كحاجة الصنف الآخر ، فلا يليق التفريق بينهما ، نعم فرقت بينهما في أليق الموضع

1 . أبو داود ، سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود ، باب في حق الزوج على المرأة ، ج 2/210 ، ص 210.

2 . الجزائري ، أبو بكر جابر ، منهاج المسلم ، الصفحة : 623.

3 . سورة الإسراء ، الآية : [24/23].

4 . سورة العنكبوت ، الآية : [8].

5 . أبو الحسين ، مسلم بن الحاج ، صحيح مسلم ، باب بر الوالدين وأنهما أحق به .

التفرقة^١:

التشريعات التي سوي فيها الإسلام بين الرجل والمرأة:

فمن التشريعات التي سوي الإسلام فيها بين الرجل والمرأة دون استثناء:

- حق التعلم: لَمَّا كَانَ الْعِلْمُ وسِيلَةً وحِيْدَةً فِي فَهْمِ الشَّرِيعَةِ، وَآلَةً فِي تَحْصِيلِ مَصَالِحِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، إِهْتَمَّا بِالْإِسْلَامِ بِهِ إِهْتَمَاماً بِالْبَالِغِ، وَجَعَلَ أَوَّلَ مَا نَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ حَضَّا لَهُ، وَدَعْوَةُ إِلَيْهِ قَالَ تَعَالَى: "أَفْرُّ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ" (١) خَلَقَ الْأَنْسَانَ مِنْ عَلِقٍ (٢) أَفْرُّ وَرَبِّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلِمَ بِالْقَلْمَنْ (٤) عَلِمَ الْأَنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥).^٢

كما وردت فيه عدة آيات تشير إلى فضله وفضل العلماء ، ورفعهما إلى أعلى درجة ؛ لم يبلغها أحد غير الأنبياء منها: قوله تعالى: " قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَنْدَرِئُ أُولُو الْأَلْبَابِ (٩)." .

وقال أيضاً: شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.⁴

وقال أيضاً: إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ .⁵

ومن الأحاديث:

قوله عليه الصلاة والسلام: "يشفع يوم القيمة ثلاثة، الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء"^٦
وقوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى
الْحَكْمَةِ"^٧

يفهم من الآيات والأحاديث السابقة أن طلب العلم بجميع فنونه والتبحر فيه ليس

1. ابن القيم الجوزي، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج/2، الصفحة : 168 .

2 . سورة العلق، الآية 1\5

. سورة الزمر الآية: 9

. [18] الآية : آل عمران ، سورة آل عمران .

. [28] : الآية ، سورة فاطر .

6. أبو عبدالله، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، باب ذكر الشفاعة، رقم الحديث 4456.

⁷. صحيح البخاري، باب العلم قبل القول والعمل، ج 3، ص: 130.

مقصورة على الحال فحسب، وإنما يشمل ذلك النساء لأنهن شقائق للحال.

- القيام بأركان الإسلام: قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكَتْبِهِ وَرَسُولِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ صَلَالًا بَعِيدًا ۚ¹

وقال أيضاً : "وأقيموا الصلاة وآتُوا الزكاة واركعوا مع الراكعين".²

وقال أيضاً: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيَّهُمْ بِهَا".³

وَقَالَ أَيْضًا : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ " .^٤

وقال أيضاً: "وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا".^٥

وَفِي الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ : قَالَ تَعَالَى : " وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ".⁶

وقال أيضاً: إنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ
وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرَاتِ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاسِعَاتِ وَالْخَاسِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ
وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمَاتِ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظَاتِ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرَاتِ اللَّهُ كَثِيرًا
وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا".⁷

وكذلك في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . قال تعالى : " كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أَخْرَجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ "

[136] الآية ، النساء سودة .

[43] الآية : سورة البقرة . 2

[103] : الْأَنْوَارُ ، الْأَنْوَارُ 3

[97]

٦- سورة الْحِسَابٍ [٧٣]

٦٣ - آنلاین دانشنامه اسلام

الشرعية التي يشتراك في أدائها الرجال والنساء.

التشريعات التي لم يساو فيها الإسلام بين الرجل والمرأة :

إنه كما كان هناك بعض التشريعات التي سوي فيها الإسلام بين الرجل والمرأة؛ فقد يوجد أيضاً بعض التكاليف الشرعية التي اعتذر عنها الإسلام للمرأة، والتي لم يساو فيها بينهما بعض الأسباب. وكان للحديث عن هذا المجال جانبان:

الجانب الأول : ما يساو فيه الإسلام بين الرجل والمرأة لاختلاف مسؤوليات الجنسين:
بعض مسائل في الميراث: إن العبئ الامالي الذي أوجبت الشريعة الإسلامية على الأقارب الذكور لأخواتهم الإناث القيام به ؛ معيار من المعايير التي تُثمر تفاوتاً بين الرجل والمرأة في الميراث ، وهناك أربع حالات ترث فيه المرأة نصف نصيب الرجل ، وذلك لوجود من يتکفل برعايتها. وهذه الحالات على النحو التالي:

- إذا كانت المرأة بنتا وترث مع أخيها الإبن أو إخوتها الأبناء، فترت هنا نصف نصيب أخيها. قال تعالى: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أُولَادِكُمْ لِلَّذِكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ".³
- إذا كانت المرأة أمّا للميت وترث مع زوجها الذي هو أب للميت ، ولم يكن للميت أولاد ، فترت الأم هنا الثالث وللأب ما بقي وهو الثثان. قال تعالى : "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَّهُ وَلَدٌ وَوَرَثَةً أَنْوَاهٌ فَلَامِمَهُ الْثَّلْثُ".⁴

3. إذا كانت المرأة أختاً للميت وكانت ترث مع إخوتها، فيكون نصيبيها هنا نصف نصيب أخيها. قال تعالى: "وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رَجُالًا وَنِسَاءً فَلَلَّذِكَرُ مُثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ".⁵

. [110] الآية : آل عمران ، سورة آل عمران .

² سورة آل عمران، الآية : [104]

[11] : مقدمة إلى علم الآلة

[11] : ٤ - مقدمة إلى علم الأئمة

[176]

4. إذا كانت المرأة زوجة للميت ولم يكن له أولاد، فترت الربع بينما الزوج يرث نصف التركة عند وفاتها وعدم وجود أبناء لها ، فالربع الذي ورثته الزوجة نصف لما ورثه الزوج ، وكذلك ترث الشمن عند وجود أبناء الميت ، وهو يرث في هذه الحالة الربع ، والربع ضعف للشمن. قال تعالى : " وَلَكُمْ نِصْفٌ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَيَنَّ بِهَا أَوْ دِيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الشُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ " .

الجانب الثاني: ما يساو فيه الإسلام بين الرجل والمرأة لاختلاف التكوين بين الجنسين: إن اختلاف جنس الرجل والمرأة مما اعتبرته الشريعة الإسلامية في تكاليفها . فهناك بعض التكاليف الشرعية التي أوجبت الشريعة الإسلامية على الرجل والمرأة ، ثم اعتذرللمرأة القيام بها في أوقات محدودات ؛ نظراً لبعض الحالات التي تعرض للمرأة . وما أوجبت على الرجال دونهن لاختلاف الجنسين من حيث القوة الجسدية. وإليك تفصيل ذلك:

التكاليف الشرعية التي اعتذر عنها الإسلام للمرأة اعتذاراً مؤقتاً:

يعد الإسلام دين الطهارة والنظافة، فقد حث المسلمين على العناية بها ، وجعلها ركيزة وشعيرة أساسية في الدين . وتظهر من أهميتها في الإسلام أن جعلت شرطاً من شروط الصلاة . ومع أن الشريعة الإسلامية سوت بين الرجل والمرأة في القيام بأركان الإسلام ؛ اعتذرللمرأة اعتذاراً مؤقتاً في أداء بعض العبادات. كالصلاه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضُرَةَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّ ».²

والصيام: عَنْ مُعاَدَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ : " مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ قَالَتْ أَحَرُورِيَّةٌ أَنِّي قُلْتُ لَسْتُ بِحَارُورِيَّةٍ وَلَكِنِي أَسْأَلُ . قَالَتْ كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ فَنُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ " .³

1 . سورة النساء ، الآية : [12] .

2 . أبو داود ، سليمان بن الأشعث ، سن أبي داود ، باب مَنْ قَالَ إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضُرَةَ تَدْعُ الصَّلَاةَ ، الصفحة . 397 :

3 . أبو الحسين، مسلم بن الحاجاج ، صحيح مسلم ، باب بَيَانُ وُجُوهِ الْإِخْرَاجِ .

والطواف: عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَا نَدْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ حَتَّى جِئْنَا سَرِفَ قَطَمِثْ فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَنَا أَبْنِي كَيْفَ قَالَ «مَا يُبَيْكِيْكَ». فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَوَدَدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ الْعَامَ قَالَ «مَا لَكِ لَعَلَّكِ نَفِسْتِ». قُلْتُ نَعَمْ. قَالَ «هَذَا شَيْءٌ كَتَبْهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ افْعَلِي مَا يَفْعَلُ
الْحَاجُ غَيْرَ أَنْ لَا تَطْوِي بِالْيَتْهِ حَتَّى تَطْهُرِي».^١

والمتأمل في عدم التسوية بين الجنسين في هذا المجال يجد أن السبب ناتج عن اختلاف الجنسين من حيث العوارض التي تلحق إداهما دون الآخر، ومن أجل التخفيف عن المرأة عندما يصيغها تلك العوارض الطبيعية.

التكاليف الشرعية التي اعتذر عنها الإسلام للمرأة اعتذراً مباحاً:

ومن هذه التكاليف :

الخروج للجهاد : فهو واجب على الرجال عند الحاجة ، أما النساء فهو مباح في حقيقه إذا كان العسكر كثيراً تؤمن عليه الغلبة، فيقمن بإعانته المجاهدين بما يليق بهن من العمل، كمداواة الجراح والمريض ، وإسقاء العطشى ، والطبخ عند الحاجة.

وسيب التفريق بين الجنسين في هذا المجال هو اختلافهما من حيث القوة الجسدية.

المطلب الثالث: حق الإقامة بالأدوار في بناء المجتمع والدولة

إن القيام ببعض الأعمال في بناء المجتمع والدولة حق من حقوق الأفراد ، ويلزم كل واحد منهم القيام بما يليق بإنسانيته دون استثناء للجنس . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " كل راع وكلكم مسؤول عن رعيته الأمير راع والرجل راع على أهل بيته والمرأة راعية على زوجها وولده فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته " .

وأما الحديث عن الحقوق التي تكفلها الإسلام للمرأة في بناء المجتمع والدولة ؟ فإن الشريعة الإسلامية لم تمنع النساء من القيام بما استطعن عليه من الأدوار في تحقيق الحياة السعيدة في المجتمع ، بل يشترك في إنجاز هذه العملية الرجال والنساء. قال تعالى:"

١ . المرجع السابق. باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة.



وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلَيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ¹.

وقال أيضاً : " لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَتَبَعُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ²".

إلا أنه من المعروف أن لكل شئ أهدافاً ومقاصداً لا يمكن تجاهلها ، والتي لا بد لها من نظام ساعد لتحقيقها ، فلذلك كان مشاركة المرأة في بناء المجتمع والدولة بالنسبة لما له الصدارة والأولية لها ثلات أحكام:

الحكم الأول: ما كان القيام به فرض عين على كل مرأة :

إن بناء المجتمع وإنشاءها على أساس سليمة أمر لا يُتحصل عليه إلا إذا صلح البيت ،

فلذلك قسمت الشريعة الإسلامية مسؤوليات المجتمع إلى قسمين:

القسم الأول : ما هو واجب على الرجال : وهو العمل خارج البيت ، ولا يمنع النساء من المشاركة فيه كما نصري قريباً إن شاء الله .

القسم الثاني : وما هو واجب عيني على النساء :

وهو الاهتمام بشؤون البيت . فالبيت مأوى للوري ، وبسلامته تسعد كل مجتمع ودولة ، وبفساده تخسر ، منه يولد الأجيال القادمة ، وإليه يرجع الرجال . جعل الإسلام للمرأة تحمل هذه المسؤولية الكبرى ، من قبيل الواجب العيني ، والأصل الذي هي مسؤولة عنه، فتربى الأولاد وتقوم بصالحهم وشأنهم على ما جاءت به الشريعة الإسلامية لكي يصبحوا أعضاء كاملين ، وأبطالاً حاذقين في خدمة المجتمع الذي يعيشون فيه . كما تستطيع من خلال هذه المسؤلية تحويل زوجها من شخصية منحرفة ، إلى شخصية مستقيمة عادلة .

وعلى ما سبق من البيان يفهم أنه ليست منفعة ما تقوم به المرأة من الأعمال في بيتها قاصرًا على الحدود التي تسوده فحسب ، بل إن ثمرة ما تقوم به منتشرة في جميع الأماكن التي يتنفس فيها الآدمي ، كيف لا وهي مهذبة الرجال ، ومربيّة الأبطال الذين بأدوارهم تتطور كل مجتمع وتحقق أهدافها .

1 . سورة التوبه ، الآية : [71] .

2 . سورة البقرة ، الآية : [198] .

الحكم الثاني: ما كان القيام به فرض كفاية على المرأة :

وهو العمل خارج بيتها ، فالمرأة مأذونة بأن تعمل خارج بيتها ما دام ما تقوم به مباحا شرعا، إلا أنه يشترط عليها في هذه المسألة بعض الضوابط التي لا بد لها من توفرها واعتبارها ، وهي على النحو التالي:

- أن يكون العمل متناسباً مع طبيعتها الأنثوية .
 - ألا يكون له تأثير سلبي على حياتها العائلية .
 - وأن تتحقق من التزامها الديني والأخلاقي ، وأهم قيامها به .

و هذه المسألة على قسمين نظرا لحاجة المرأة والمجتمع لها :

- ما كان القيام به ضرورياً للمرأة والمجتمع

- كالاشغال بتعليم بنات جنسها إذا احتجت لذلك . والعمل كمرجع لهن في الفتيا لا سيما ما يتعلق بهن لأنها أعلم بذلك من الرجال ، وأقدر على إدراك الحادثة المسئولة عنها ز

وأن تكون طيبة للنساء عند الحاجة .¹

- وعملها كسبا لقوتها أو قوت أهلها عند عدم من يتکفل لها هذه المسؤولية . فعن جابر بن عبد الله يقول طلقت خالتى فارادت أن تجذب نخلها فزجرها رجل أن تخرج فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال «بلى فجذب نخلك فإنك عسى أن تصدقى أو تفعلى معمروفا»².

- ما لم يكن القيام به ضرورة لها ولا للمجتمع :

وهو كسيها مع وجود من تكفل مسؤولياتها ، ومشاركتها في الأعمال الإدارية والسياسية

Alukah.net ، موقع الألهة ، ١

². أبو الحسين ، مسلم بن الحجاج . صحيح مسلم، باب جواز خروج المعتدة البائنة والمتوهفة عنها زوجها في النماء لخاتمة

وغير ذلك مما ليس ضروريا ولا حاجة للمجتمع لها فيه لاستغناهه بمن يتكفل بذلك دونها فامرأة التي في هذا الموقف فضل العلماء عملها في البيت على ما تقوم به خارجه لأنه هو الأصل الذي هي مسؤولة عنه . واحتتجوا في ذلك بأنه يقدم الواجب العيني على سائر الواجبات وألمأمورات عند تعارض المهام .

الحكم الثالث: ما هو لها حرام عند جمهور العلماء

وهو تولي المرأة منصب الخليفة - رئيس الدولة - أو ما يقوم مقامه من سائر المقامات الكبرى والولايات العامة ، فإن جمهور العلماء اشترطوا فيها الذكورة .

قال الجويني: "وأجمعوا أن المرأة لا يجوز أن تكون إماماً".

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا بَلَغَهُ - أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكُوا عَلَيْهِمْ
بِنْتَ كَسْرَى قَالَ « لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْا أَمْرَهُمْ أَمْرَأً ».^١

وقال عن الحديث الشوكاني : " فيه دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات ، ولا يحل لقوم توليتها ، لأن تجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب ".²
ولا بأس أن تشارك عن بعد في إبداء رأيها في بعض الأمور. وقد صرّح الفقهاء بأن الأنوثة لا تمنع الأهلية للإفتاء والاحتجاد.

ويقوى ذلك ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني في قصة اختيار الخليفة بعد عمر رضي الله عنه : " بقي عبد الرحمن بن عوف يشاور الناس ثلاثة أيام، وأنه شاور حتى العذاري في خدورهن ".³

وقد أشارت أم سلمة رضي الله عنها على النبي صلى الله عليه وسلم بنحر بدنها وفعل. وكذلك خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها وعذت عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو

1. البخاري ، محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري ، الجزء الثالث، باب كِتاب النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى كُسْرَى وَقَصْرٍ، الصفحة: 136.

موقع فركوس، فتاوى الأئمة، رقم 280، Ferkous.com.

موقع فركوس ، فتاوى، الأسئلة ، رقم 280 . Ferkous.com .3

١. خليفة المسلمين .

وأخيراً، فإن المتأمل لجميع ما أسبقناه في هذا البحث عن حقوق المرأة في الإسلام يجد أن الإسلام عظيم شأن المرأة ، ورفع بقدرها ، وكفل لها كامل الحقوق والواجبات في جميع مراحل حياتها العمرية ، وسوى بينها وبين الرجل في الحقوق إلا فيما تختلف فيه مع الرجل إما من حيث التكوين بين الجنسين ، أو في تحمل المسؤوليات الاقتصادية ، أو المصالح الاجتماعية . وهذا هو المساواة العادلة ، وهي أفضل بكثير على المساواة المطلقة ، ذلك لأنها تساوي بين الشترين فيما تماثلا فيه ، وتفرق بينهما فيما اختلفا فيه .

الخاتمة

تم هذا البحث الذي سلط الضوء على حقوق المرأة في الإسلام ، وألقى معلومات عن حقوق المرأة للحياة في الإسلام ، وحقوقها في التكاليف الشرعية ومن ثم حقها في القيام ببعض الأدوار في بناء المجتمع والدولة . وقد توصل الباحث بعون الله وتوفيقه من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ أنه أصاب المرأة أنواع من الذل والاحتقار عند أهل الديانات المنحرفة ، وفي ظل الأحكام البشرية قبل مجئ الإسلام .
 - ✓ أن الإسلام كرم المرأة ، وخلصها من العنف والممارسات الظالمه التي تلحقها في الجاهلية . وأحاطها عن طريق تعاليمه السمحنة برعاية كاملة ، وتケفل لها بحفظ الحياة والتمتع بكامل الأهلية في جميع أطوارها العمرية . حيث يلتزم أبوها بنفقتها حال كونها بنتا وزوجها في كونها زوجة ، وقدم بربها على بر الوالد في كونها أما .
 - ✓ أن عمل المرأة في بيتها من قبيل الواجب العيني والأصل الذي هي مسؤولة عنه . وأنه ليست منفعة ما تقوم به من الأعمال في بيتها قاصرا على الحدود التي تسوده فحسب، بل إن ثمرة ما تقوم به منتشرة في جميع الأماكن التي يتنفس فيها الآدمي، كيف لا وهي مهنية الرجال ومربيه الأبطال الذين بأدوارهم تتطور كل مجتمع وتحقيق أهدافها.



✓ أن المرأة مأذونة بأن تعمل خارج بيتها ما دام ما تقوم به مباحا شرعا ، ومتناسبا مع طبيعتها الأنوثية ، ولم يكن له تأثير سلبي على حياتها العائلية ، وتحقق من التزامها الديني والأخلاقي.

✓ وأن أغلب من يمنع مشاركة المرأة في الأعمال خارج بيتها من العلماء يفعل ذلك لأحد السببين:

- إما لأن العمل ليس ضروريا لها ولا حاجة للمجتمع فيه ، ذلك لوجود عدد كبير ممن يقوم به من الرجال .

- أو لعدم توفر المرأة للضوابط الشرعية التي سبق ذكرها .

✓ أن المساواة العادلة التي استخدم بها الإسلام بين الرجل والمرأة أفضل بكثير على المساواة المطلقة التي يدعوا إليها بعض المثقفين المعاصرين ، ذلك لأن المساواة العادلة تساوي بين الشيئين فيما تماثلا فيه ، وتفرق بينهما فيما اختلفا فيه . حيث أن المساواة المطلقة تساوي بين المتماثلات والمختلفات دون التفريق ؛ وهذا مستحيل شرعا وعقلا .

✓ أنه ليس كل ما عليه المسلمون في المجتمعات الإسلامية من الإسلام كما يزعم كثير من المعاصرين. بل منها ما هو من الإسلام ، ومن العادات المورثة التي لجأ إليها سلفهم ضرورة ، أو قصورا ، أو تأثرا بالبيئة التي يعيشون فيها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم

2. كتاب: أبو عيسى ، محمد بن عيسى. (بدون تاريخ). سنن الترمذى ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت.

3. كتاب: أبو داود ، سليمان بن الأشعث. (بدون تاريخ). سنن أبي داود ، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد ، الناشر: دار الفكر.

4. كتاب: أبو الحسين، مسلم بن الحجاج . (بدون تاريخ). صحيح مسلم ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت.

5. كتاب: ابن القيم الجوزي . (1973). إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تحقيق : طه عبد الرءوف سعد ، الناشر : دار الجيل - بيروت.
6. كتاب: البخاري ، محمد بن إسماعيل . (2000). صحيح البخاري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - لبنان.
7. كتاب: الجزائري ، أبوبيكر جابر . (1993) . منهاج المسلم ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت لبنان.
8. كتاب: سيد سابق . (2001). فقه السنة ، ط1، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت لبنان.
9. كتاب: أبو عبد الله، محمد بن يزيد. (بدون تاريخ). سنن ابن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار الفكر - بيروت.
10. رسالة علمية: نوال بيت عبد العزيز العيد. (2006). حقوق المرأة في ضوء الكتاب والسنة ، بحث مقدم لجائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات المعاصرة.
11. موقع الألوكة ، Alukah.net
12. موقع فركوس. Ferkous.com ، فتاوى الأسرة .